

مؤقت

مجلس الأمن



السنة الخامسة والسبعون

الجلسة ٨٧٠٨

الأربعاء، ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد دانغ	(فييت نام)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزا
	إستونيا	السيد يورغنسن
	ألمانيا	السيد هويسغن
	إندونيسيا	السيد سهاب
	بلجيكا	السيدة فان فليربيرغ
	تونس	السيد البعتي
	الجمهورية الدومينيكية	السيد سنغر وايسنغر
	جنوب أفريقيا	السيدة غولاب
	سانت فنسنت وجزر غرينادين	السيدة كنغ
	الصين	السيد وو هايتاو
	فرنسا	السيدة غيغين
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ألن
	النيجر	السيد أباري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة نورمان - شالي

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



2002282 (A)



حالت المنازعات بين الرئيسين المشاركين على جدول الأعمال دون اجتماع الهيئة المصغرة خلال الجولة الثانية.

واتفق المبعوث الخاص ونائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية السوري، السيد المعلم، اليوم في دمشق على أهمية التقيد الصارم بالنظام الداخلي والمعايير المرجعية المتفق عليها. وناقشوا أيضا جميع المسائل المتصلة بالعملية السياسية الشاملة. وبعد اتصالات تمت مع الرئيس المشارك الذي رشحته لجنة المفاوضات السورية في أواخر كانون الأول/ديسمبر والمحادثات التي جرت اليوم في دمشق مع الرئيس المشارك الذي رشحته الحكومة السورية، يواصل المبعوث الخاص العمل على تضييق شقة الخلافات ويأمل في أن يتمكن من عقد اجتماع اللجنة الدستورية قريبا. ويأمل أن تستمر جلسات اللجنة الدستورية بانتظام في الأشهر المقبلة. وهناك حاجة إلى بناء الثقة التي قد تسهم في إتاحة المجال لعملية سياسية أوسع نطاقا.

وريشما يتحقق ذلك، يسرني أن أبلغ مجلس الأمن رسميا بأن الفريق العامل المعني بالإفراج عن المحتجزين/المختطفين وتسليم الجثامين وكذلك تحديد الأشخاص المفقودين - الذي يتألف من إيران وروسيا وتركيا والأمم المتحدة - سيجتمع، لأول مرة في وقت لاحق من شباط/فبراير في جنيف. وندرك أن إحراز تقدم في ذلك الملف ليس سهلا بيد أن من الأهمية بمكان بالنسبة للكثير من السوريين أن يروا زيادة في الإفراج عن أولئك الأشخاص من حيث أعداد المفرج عنهم ووتيرة ذلك. وأكد المبعوث الخاص بيدرسن أهمية هذه المسألة في مشاوراته اليوم مع حكومة سوريا.

ومع ذلك فلندكر أن هناك وضعًا خطيرًا ويزداد سوءًا من نواح عديدة. وأسفر تصاعد العمليات العسكرية المثير للجزع في الشمال الغربي عن عواقب إنسانية مدمرة بالنسبة لـ 3 ملايين شخص يقيمون في منطقة إدلب، بمن فيهم مئات الآلاف من المشردين، وتقارير عن غارات جوية، بما في ذلك الغارات الجوية

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل الجمهورية العربية السورية إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة خولة مطر، نائبة المبعوث الخاص للأمين العام إلى سوريا، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيدة مطر.

السيدة مطر (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أقدم إحاطة إلى مجلس الأمن اليوم. فما زال المبعوث الخاص هناك في دمشق حيث يسعى إلى تهدئة الوضع في الشمال الغربي وإحراز مزيد من التقدم في العملية السياسية التي تيسرها الأمم المتحدة. وأود أن أوافي المجلس بآخر المستجدات في موقفنا الحالي.

وعلى الصعيد السياسي أولا، يواصل المبعوث الخاص إشراك الأطراف السورية وأصحاب المصلحة الدوليين الرئيسيين في إحراز تقدم في المسار الصعب المؤدي إلى إنهاء النزاع السوري وتنفيذ القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ويتمثل أحد جوانب هذا الجهد في اللجنة الدستورية التي أنشئت وعقدت اجتماعاتها مرتين في جنيف. وهي تتألف من ممثلين ترشحهم الحكومة السورية وممثلين ترشحهم لجنة المفاوضات السورية بينما يمثل المجتمع المدني ضلعها الثالث. ووفقا للإحاطة التي قدمها المبعوث الخاص إلى المجلس في الشهر الماضي (انظر S/PV.8696) فقد

في جميع المناطق، قد استمرت في التدهور الحاد، مع تضافر عدد من العوامل لزيادة الضائقة الاقتصادية التي يواجهها السكان. وقد طبع المجلس الاستشاري للمرأة السورية ذلك الأمر في أذهاننا، وقد عقد اجتماعا له في جنيف في الشهر الماضي. وشاطرنا عضواته مشاعر الإحباط والتجارب المباشرة للمعاناة اليومية للسوريين الذين يعيشون في حالة نقص حاد في السلع الأساسية. وتحدث المجلس الاستشاري للمرأة السورية عن معاناة النساء السوريات في هذا السياق، اللاتي بات كثير منهن الآن المعيل الرئيسي، وهن يواجهن الكراهية ومخاطر العنف والاستغلال. ويجب في رأينا تنفيذ عملية أوسع نطاقا تحقق نتائج في هذا الصدد أيضا.

وقد واصل المبعوث الخاص، في جميع ارتباطاته الدولية هذا الشهر، بما في ذلك المشاورات القيمة التي أجراها مع كبار المسؤولين الأوروبيين والأمريكيين والعرب والأترك في روما وفي دافوس، والمحادثات الإيجابية الواسعة النطاق التي جرت مؤخرا في موسكو مع وزير الخارجية والدفاع في روسيا، التشديد على أهمية عمل هذه الجهات معا لدعم عملية أوسع نطاقا. والواقع أنه يتضح من جميع مشاوراته أن اللجنة الدستورية ليست كافية لمعالجة الشواغل الحقيقية لجميع الأطراف. فثمة حاجة إلى عملية أوسع نطاقا تبني الثقة والطمأنينة خطوة خطوة. ويمكن أن تتطور من خلال إجراءات متبادلة ومتعاضدة يتخذها السوريون والأجانب على حد سواء، بما يحقق تحسينات ملموسة لصالح السوريين بهدف تهيئة بيئة آمنة وهادئة ومحيدة. من شأن هذه البيئة أن تساعد أيضا على منح الثقة للاجئين بشأن إمكانية العودة الآمنة والطوعية والكرامة والأولئك الذين يرغبون في دعم إعادة إعمار البلد الذي مزقته الحرب. ويرى المبعوث الخاص أن هناك فرصا متواضعة لمواصلة هذا العمل، وسيواصل العمل بتروّ وعناية. ومع ذلك لا يزال الأمر يتطلب إجراء حوار حقيقي بين الجهات الفاعلة الدولية الرئيسية لتعميقه.

على البنية التحتية المدنية وعمليات قصف متبادل ووفيات بين المدنيين في الشمال الغربي وما حوله. ونكرر دعوة الأمين العام إلى وقف فوري لإطلاق النار، وسنواصل الضغط على جميع الأطراف لأجل التهدئة المستمرة في الشمال الغربي وجميع المناطق الأخرى في سوريا، فضلا عن تذكير جميع الأطراف بالتزاماتها بحماية المدنيين.

إن التصدي للجماعات الإرهابية المدرجة في قائمة مجلس الأمن أمر حتمي. وصحيح أن هيئة تحرير الشام وغيرها من الجماعات المحظورة، بما في ذلك المقاتلون الأجانب، هي قوة رئيسية في إدلب. وكما أكد المبعوث الخاص، يجب أن تتم مواجهة هذه الجماعات من خلال نهج يكفل حماية المدنيين ويحترم القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان احترامًا كاملاً، ومن المرجح ألا يكون النهج فعالاً إلا بالتعاون الحقيقي بين الجهات الفاعلة ذات الصلة.

وفي الشمال الشرقي، لا تزال مختلف اتفاقات وقف إطلاق النار والتفاهات التي تم التوصل إليها توفر هدوءاً نسبياً. غير أن الحالة لا تزال مضطربة، مع بعض التأثير على المدنيين. وقد استمر النشاط المسلح في الأسابيع الأخيرة، وكذلك التوترات الأخرى، بما في ذلك بين الجهات الفاعلة الدولية. ولا يزال من الضروري وضع ترتيب مستدام يشمل جميع الجهات الفاعلة التي تحترم سيادة سورية ووحدها واستقلالها وسلامتها الإقليمية. ولا تزال التوترات التي طال أمدها في جنوب سورية تشكل مصدر قلق أيضاً. إن وقف تصعيد العنف الذي يؤدي إلى وقف الأعمال العدائية في جميع أنحاء سورية أمر بالغ الأهمية أكثر من أي وقت مضى، ووجود خمسة جيوش أجنبية تعمل في البلد هو تذكير بالمخاطر المستمرة التي تشكلها الأزمة على السلام والأمن الدوليين والتحديات التي تقف في سبيل استعادة سورية لسيادتها. ويدرك المجلس التحديات الإنسانية الخطيرة في سورية. وأود أيضاً أن أشدد على أن الحالة الاقتصادية لجميع السوريين،

السعي إلى إنهاء النزاع عسكرياً وليس سياسياً. ولا نحتاج برهاناً على ذلك أكثر من النظر إلى ما يفوق ٣٥٠.٠٠٠ شخص ممن شردتهم الهجمات العشوائية التي يشنها النظام وروسيا على المدنيين في إدلب منذ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٩. وفي حين تعمدت دمشق وموسكو تعطيل العملية السياسية التي تيسرها الأمم المتحدة وحرمان الملايين من المساعدات الإنسانية، فإنهما تسعيان إلى حل عسكري وهمي في سورية - وهو حل سيفشل بلا شك في تحقيق تسوية دائمة للنزاع. ويمثل الهجوم الجاري على إدلب أكبر انتهاك للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) حتى الآن، مع ما يترتب على ذلك من عواقب إنسانية سيثبت أنها مدمرة ودائمة على حد سواء. إن الهجمات التي تشنها قوات النظام السوري وروسيا وإيران وحزب الله على سكان شمال غربي سورية لا يمكن تبريرها وستؤدي مباشرة إلى نقص مهدد للحياة في الغذاء والدواء والضروريات الأساسية الأخرى.

وفي ضوء هذه التطورات الخطيرة، فإن رسالتنا اليوم هي أن المجلس يجب أن يتحد في إخبار السلطات السورية وروسيا بأننا لن نقبل سعيهما إلى إيجاد حل عسكري. فيجب أن نطالب سورية وروسيا بتنفيذ جميع جوانب القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) تنفيذاً كاملاً لا رجعة فيه ويمكن التحقق منه. وستواصل الولايات المتحدة ممارسة الضغوط الاقتصادية والدبلوماسية حتى يأتي اليوم الذي يقبل فيه النظام وضامنوه مثل هذا الإصلاح. كما أن الجهات الفاعلة التي تعرقل أو تعطل أو تمنع وقف إطلاق النار في شمال سورية ستخضع لمزيد من الجزاءات التي تفرضها الولايات المتحدة، ولن يُسمح لمن يعملون على تخويف أو منع النازحين من العودة الطوعية إلى أماكن سكنهم في سورية بأن يقوموا بذلك مع الإفلات من العقاب.

ولا تزال الولايات المتحدة يساورها قلق عميق إزاء تصاعد الهجمات العسكرية السورية والروسية في إدلب، وذلك لأسباب إنسانية ونتيجة للصلة التي لا تنفصم بين أمن محافظة إدلب

ولا تزال نعطي الأولوية لاستيعاب أصوات السوريين كلها على اختلافها في هذه العملية. وقد تشرفنا في الأسبوع الماضي بالترحيب بالسوريين من داخل سورية وخارجها في مشاورات غرفة دعم المجتمع المدني السوري في جنيف. وقد أثاروا شواغل إنسانية واجتماعية واقتصادية وسياسية وشددوا على الحاجة إلى التحلي بأقصى قدر من الشفافية والشمولية في العملية السياسية. وسواصل من جانبنا، بوصفنا الأمم المتحدة، التشاور على نطاق واسع وبناء الجسور حيثما استطعنا ذلك. وسيواصل المبعوث الخاص الضغط من أجل وضع حد للعنف والعمل نحو استئناف اللجنة الدستورية لعملها والإفراج عن مزيد من المحتجزين. كما سيواصل السعي إلى إطلاق نوع من العملية السياسية الشاملة التي من شأنها أن تؤدي إلى تسوية سياسية دائمة تلي التطلعات المشروعة للشعب السوري وتحترم وتستعيد سيادة سورية ووحدة وسلامتها الإقليمية واستقلالها وفقاً للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة مطر على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيدة نورمان - شالي (الولايات المتحدة الأمريكية)
(تكلمت بالإنكليزية): أتقدم بالشكر الجزيل إلى نائبة المبعوث الخاص السيدة مطر على إحاطتها والمعلومات المستكملة التي أفادتنا بها اليوم. ولا تزال نقدم دعمنا الكامل لها وللمبعوث الخاص بيدرسن. ولا تزال الإحاطات الشهرية التي تُقدّم إلى مجلس الأمن حاسمة في توجيه جهودنا الرامية إلى إنهاء النزاع؛ لذلك فنحن نقدر حضورها اليوم.

إن كل جانب من جوانب العملية السياسية التي تقودها الأمم المتحدة لتنفيذ القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) قد أصيب بالشلل، وعلينا أن نكون صادقين وواضحين بشأن السبب في ذلك. والحقيقة البسيطة هي أن نظام الأسد مصمم على

ففي حين يستخدم نظام الأسد كميات هائلة من الوقود في هجماته العسكرية على سكان إدلب، لم يعد بمقدور المدنيين السوريين شراء الوقود لتدفئة منازلهم أو لطهي الطعام لأطفالهم. وفي حين يجبر نظام الأسد شعبه على العيش من دون كهرباء، فإنه ينفق ملايين الدولارات على شراء صواريخ وقذائف باهظة الثمن تقتل المدنيين السوريين. وفي حين تسبب ارتفاع الأسعار في جعل شراء السلع الأساسية أمراً في غير مقدور الغالبية العظمى من السوريين، فإن نخب نظام الأسد لا تزال تعيش حياة من الترف.

والأدهى من ذلك أن نظام الأسد وروسيا لا يدركان أن الحل العسكري لن يعالج أبداً الأسباب الكامنة وراء النزاع السوري. وبالتالي، إذا استمر في السعي إلى تحقيق هذا الحل، فلن تخف حدة عدم الاستقرار والتمرد والتطرف العنيف. ولحين التوصل إلى حل سياسي للنزاع ييسره المبعوث الخاص للأمم المتحدة ويتمشى مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، ستواصل الولايات المتحدة حجب تمويل إعادة الإعمار عن النظام، وهو ما ينبغي للأمم المتحدة أيضاً أن تفعله تماشياً مع مبادئها ومعاييرها المعلنة المتمثلة في حجب تمويل إعادة الإعمار إلى أن تكتمل العملية السياسية وفقاً للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

إن نظام الأسد لن يكون شرعياً في نظر الشعب السوري إلا إذا أفسح المجال أمام الاستماع إلى المطالب الأساسية لمواطنيه من خلال السماح بحرية التجمع وإجراء انتخابات؛ وإلى أن يوفر النظام السلع الأساسية، مثل الغذاء والماء؛ وإلى أن يكفل النظام تحقيق المساءلة عن سنوات الفظائع والإعدام خارج نطاق القانون والاحتجاز التعسفي والتعذيب.

والسبيل الوحيد للبدء في تجاوز الانقسامات هو أن يمضي نظام الأسد وقادته قدماً في تنفيذ الخطوات المبينة في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ويجب أن تتغير ثقافة مؤسسات النظام إذا أراد أن يستعيد ثقة الشعب السوري. وستواصل الولايات

ومصير اللجنة الدستورية. ويجب على نظام الأسد وحلفائه إنهاء هجومهم في شمال غربي سورية على الفور بسبب التأثير الخطير الذي يحدثه ذلك على العملية السياسية التي تيسرها الأمم المتحدة. إن الولايات المتحدة مستعدة تماماً لفرض جزاءات على حلفاء النظام المشاركين في الهجوم على إدلب، وفقاً لقانون قيصر لحماية المدنيين في سورية الموقع مؤخراً، وعلى المتعاقدين العسكريين الأجانب أو المرتزقة أو القوات شبه العسكرية التي تعمل عن علم بصفة عسكرية داخل سورية لصالح حكومات سورية وروسيا وإيران. ويجب أن تعمل الأمم المتحدة والمجلس من أجل تنفيذ وقف شامل لإطلاق النار على نطاق البلد، تماشياً مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). كما يجب أن نرفض الإعلان التكتيكي الصادر عن النظام وروسيا بشأن ما يسمى بفترات توقف وعمليات لوقف إطلاق النار في شمال غرب سورية لتصوير نفسيهما على أنهما من صناع السلام. فهي عمليات وقف لإطلاق النار بالاسم فحسب، وتتعقبها بصورة متكررة هجمات مميتة على المدنيين وجهود جديدة يبذلها النظام لعرقلة عمل اللجنة الدستورية. والتأخيرات في عمل اللجنة تكون بتوجيه من نظام الأسد، وبصاحبها ضغط عسكري من جانب النظام وحلفائه في شمال غرب سورية، مما أسفر عن مقتل المئات وتشريد ما يقرب من مليون سوري.

وعلاوة على ذلك، فقد هدد الاتحاد الروسي علناً بوقف المعونة المنقذة للحياة والبالغة الأهمية التي توفرها الأمم المتحدة عبر الحدود إلى ذلك الجزء تحديداً من سورية الذي يتعرض لهجوم من القوات السورية والروسية بحلول تموز/يوليه، عند انتهاء مدة تجديد الإجراءات التي تسمح بذلك وفقاً للقرار ٢٥٠٤ (٢٠٢٠). وتؤدي هذه التهديدات إلى زيادة المخاوف بين المدنيين السوريين وتجبر المعارضة السياسية السورية على الاستسلام. وكان يجدر بنظام الأسد أن ينفق موارده المالية المتضائلة على توفير القوات والخدمات الأساسية لشعبه، بدلاً من إنفاقها على حملة عسكرية وحشية وباهظة التكلفة ضد شعبه.

المتحدة فرض ضغوط اقتصادية ودبلوماسية قوية حتى يأتي اليوم الذي يقبل فيه النظام وداعموه بهذا الإصلاح.

السيد يورغنسن (إستونيا) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر نائبة المبعوث الخاص خولة مطر على الإحاطة التي قدمتها، والتي أشارت أيضا، ضمن أمور أخرى، إلى الشواغل المتعلقة بالعمليات العسكرية في محافظة إدلب في شمال غرب سورية. وعلى نحو ما قلنا في هذا الصباح (انظر S/PV.8707)، تنضم إستونيا إلى البلدان التي تدعو إلى وقف فوري لإطلاق النار في إدلب وفي جميع أنحاء سورية. وعند النظر إلى اللجنة الدستورية، يتضح أن التحديات التي تكتنف عملها آخذة في الازدياد. فلم يُحرز سوى قليل من التقدم - إن كان ثمة تقدم قد أُحرز - منذ جلسة الإحاطة التي عقدت في هذه القاعة في الشهر الماضي (انظر S/PV.8696).

ولحسن الحظ، فإن القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) يزخر بالوسائل اللازمة لتعزيز العملية السياسية.

وفي هذا الصدد، نود أيضا أن نشدد على الدور الحاسم لتدابير بناء الثقة التي يمكن أن تزيد من إثراء العملية السياسية. وقد سلط السوريون العاديون، وكذلك السيدة خولة مطر، الضوء على مسألة الأشخاص المفقودين والمحتجزين تعسفا. ويريد السوريون، داخل البلد وخارجه على حد سواء، معرفة مصير أصدقائهم وأقاربهم ويطالبون بالإفراج عن أولئك الذين اعتقلوا دون أي سبب وجيه على الإطلاق.

ونوه بالفريق العامل المعني بمسار أستانا لما يبذله من جهود في الإفراج المتبادل عن المحتجزين ونرحب بالإعلان عن إنشاء لجنة مشتركة مع الأمم المتحدة. غير أن عمليات تبادل أعداد متساوية من المحتجزين غير كافية بسبب التفاوت في عددهم. فالحكومة السورية تحتجز ثمانية أضعاف عدد السجناء مقارنة بالجماعات والأحزاب الأخرى مجتمعة - ثمانية أضعاف.

لم يتم حتى الاتفاق على جدول أعمال مناسب إلى الآن. فهل هذا حقا تقدم يرضي الشعب السوري أو مجلس الأمن؟ وبمثل هذا الجمود الواضح نتيجة مباشرة لعدم رغبة السلطات السورية ذاتها في الالتزام الكامل بالعملية السياسية، على النحو المبين في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وعوضا عن ذلك، فإن دمشق تتأى بنفسها تدريجيا عن أحكام المجلس، على الرغم من الجهود المتواصلة التي يبذلها المبعوث الخاص، الموجود في سورية اليوم.

وهناك من يصرون على عدم تحديد مواعيد نهائية مصطنعة لعمل اللجنة الدستورية. ولكن فلنكن واضحين تماما: ينبغي ألا يعني عدم تحديد مواعيد نهائية عدم تحقيق نتائج. ولا يمكن أن يعني عدم تحديد مواعيد نهائية عدم تحقيق نتائج. ونغتنم هذه الفرصة لنسأل زملاءنا السوريين: ما الذي يمكن عمله لحمل دمشق على الجلوس إلى طاولة المفاوضات من أجل السعي فعليا لإيجاد حل شامل؟ وإذا استمر تقويض عمل اللجنة الدستورية، يجب إذن أن نكون مستعدين للنظر في المسائل المتعلقة الأخرى.

وفي ضوء ذلك، من الواضح أن عمليات تبادل أعداد متساوية من الأسرى ستصبح غير قابلة للاستمرار على المدى الطويل. والمطلوب بدلا من ذلك هو الإفراج من جانب واحد عن الأشخاص المحتجزين تعسفا، ولا سيما السجناء السياسيين والنساء والقصر. فهذا الإجراء الأحادي الجانب من شأنه أن يساعد على استعادة ثقة السوريين في مؤسسات الدولة وتوجيه رسالة إيجابية إلى السوريين في الخارج ودعم العملية السياسية، فضلا عن عمل اللجنة الدستورية.

السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نشكر نائبة المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، السيدة خولة مطر، على إحاطتها. وقد أتاحت لنا الفرصة في هذا الصباح لمناقشة الحالة الإنسانية في سورية (انظر S/PV.8707). ولا يسعنا إلا أن نكرر دعوتنا إلى الجهات المانحة الغربية لرفض ممارسة الكيل بمكيالين فيما يتعلق بتقديم المساعدة الإنسانية.

يحتجز المدنيون كرهائن هناك. ولا يحترم مقاتلو هيئة تحرير الشام والتابعون لهم اتفاقات وقف إطلاق النار. وفي أوائل كانون الثاني/يناير، أعلن عن وقف لإطلاق النار بناء على اقتراح من روسيا وتركيا. بيد أن الإرهابيين ينتهكونه يوميا. فهم يهاجمون ويقصفون الجيش السوري والمرافق المدنية وكذلك القاعدة الجوية الروسية في حميميم. وبطبيعة الحال، فإن هذه الاستفزازات المسلحة لا يمكن أن تمر دون رد.

وقد أشرنا منذ وقت طويل إلى ضرورة التعجيل بفصل أعضاء المعارضة المسلحة، إن وجدوا في إدلب، عن الإرهابيين. وفي الوقت نفسه، نشعر بالقلق إزاء انتشار الإرهابيين من إدلب إلى أجزاء أخرى من سورية وتسليمهم إلى بلدان أخرى، مثل العراق وأفغانستان وليبيا.

ونود أيضا أن نستعري الانتباه إلى المذكرة التي قدمتها البعثة الدائمة للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة وكذلك تقارير وسائط الإعلام بشأن خطط الإرهابيين لشن جولة أخرى من الاستفزازات واستخدام الأسلحة الكيميائية في سورية. ونعتبر تلك الإشارات مقلقة للغاية، لأننا نعرف تماما كيف تستخدم هذه الأعمال لأغراض عسكرية وسياسية.

ومن مجالات العمل الأخرى الهامة جدا في سورية التي تؤثر على العملية السياسية والجهود المبذولة لتحسين الحالة الإنسانية التعاون بين موسكو وأنقرة بشأن تنفيذ مذكرة ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر لمنع الاشتباكات المسلحة في شمال شرق البلد. وتواصل روسيا المساعدة في إقامة اتصالات بين الأكراد ودمشق والتخفيف من الأضرار الناجمة عن الاحتلال غير المشروع للمنطقة والتجربة الخطيرة في تغيير التوازن الديموغرافي التي نُفذت هناك.

وفي الختام، أود أن أتطرق بإيجاز إلى القصة التالية. نشرت واشنطن العاصمة أمس رؤيتها للتسوية في الشرق الأوسط. ولن أحوض في التفاصيل، لأن الوثيقة تتطلب مزيدا من الاستعراض

على الرغم من الاتجاه الذي يتسم باستقرار الحالة في في الجمهورية العربية السورية، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به على عدد من الجبهات. وتتطلب العملية السياسية القدر الأكبر من الاهتمام. ولا تزال روسيا ملتزمة بمبدأ السعي إلى إيجاد تسوية سلمية للأزمة السورية بالوسائل السياسية والدبلوماسية. ولأجل النهوض بتلك العملية، أنشئت اللجنة الدستورية تحت رعاية الأمم المتحدة وشرعت في عملها في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ في جنيف. وقد أمكن إنشاء هذه اللجنة من خلال المساعدة البالغة الأهمية التي قدمها مسار أستانا.

ونعرب عن تقديرنا للنهج الذي يتبعه المبعوث الخاص بيدرسن وفريقه لتهيئة الظروف اللازمة لكي يرسي المفاوضات ثقافة الحوار والثقة المتبادلة، التي تشكل عنصرا هاما ولا غنى عنه لتحقيق النجاح. وقد عُقدت في موسكو في ٢٤ كانون الثاني/يناير اجتماعات بناءة ومفيدة بين المبعوث الخاص ووزير الخارجية لافروف ووزير الدفاع شويغو. وركزت المناقشات على كيفية تكثيف العمل المشترك في كل من جنيف ومسار أستانا، الذي تعمل فيه روسيا وتركيا وإيران معا بنجاح. وأعربنا عن دعمنا الكامل للجهود التي يبذلها السيد بيدرسن. كما أن الزيارة التي يقوم بها السيد بيدرسن حاليا لدمشق تبدو في غاية الأهمية بالنسبة لنا، حيث ستتاح له الفرصة هناك لمناقشة احتمالات عقد جولة أخرى من مشاورات اللجنة الدستورية.

وشأننا شأن المبعوث الخاص، لا نبالغ في حقيقة أنه بعد مضي شهرين على إنشاء تلك الهيئة، لم تتحقق أي نتائج مهمة. هذا أمر طبيعي تماما. ونرى أنه من غير المجدي تهويل الوضع وتحديد الأطراف المذنبه. وسنبذل قصارى جهدنا للمساعدة على تهيئة الظروف اللازمة للتمكين من إحراز تقدم في الدورة المقبلة للجنة الصياغة التي ستعقد في أقرب فرصة ممكنة.

إن مكافحة الإرهاب في سورية من الأولويات أيضا، وإدلب لا تزال أحد معاقل الإرهاب الأخيرة في البلد، حيث

لم يعد يجهر باعتراضه على ذلك. يجب أن ننظر إلى مصير الأطفال السوريين الذين عانوا معاناة لا حصر لها. ويبين آخر تقرير للجنة التحقيق المعنية بالجمهورية العربية السورية أنهم قصفوا بالقنابل وتعرضوا للتعذيب. وقد عانوا من عواقب الاحتجاز ودُمرت المدارس. بعض الأطفال في سورية لم يتلقوا أي تعليم نظامي على الإطلاق. جيل بأكمله مهدد بالضياع. وفي هذه اللحظة تحديداً، يموت الأطفال في إدلب ويُشردون، وفي بعض الحالات يجندون في صفوف الجماعات المسلحة.

لقد تحدث السفير الروسي للتو عن استفزازات هيئة تحرير الشام، وهو ما قد يكون صحيحاً، ولكن هذا لا يبرر شن الهجمات العشوائية التي نشهدها. وتظهر نظرة على المنطقة أن المستشفيات تعرضت للهجوم والتدمير، ودمرت الأسواق وقتل العديد من المدنيين. ولهذا نرى أن الحل الوحيد هو الحل السياسي. وعلينا أن نركز على جانب واحد ذكره زميلي ممثل إستونيا للتو، وهو مسألة المحتجزين. لقد احتجز النظام السوري تعسفاً عشرات الآلاف من السوريين الأبرياء بمجرد أنهم تجرؤوا على ممارسة حقهم في حرية التعبير. وعذب آلاف السوريين الأبرياء حتى الموت - ورأينا صوراً مروعة - بمجرد أنهم تجرؤوا على طلب الإصلاحات السياسية والحرية في سورية. لقد وصف النظام السوري المواطنين العاديين بالإرهابيين بغية إيجاد ذريعة لاعتقالهم وتعذيبهم.

ومنذ آب/أغسطس الماضي، عندما كررنا جلسة للمجلس لمسألة المحتجزين والمفقودين (انظر S/PV.8593)، لم يحرز للأسف أي تقدم في إنهاء أخطر انتهاكات حقوق الإنسان. بل على العكس من ذلك، لا تزال هذه الانتهاكات مستمرة في جميع أنحاء سورية، حتى فيما سمي بالمناطق التي تمت فيها المصالحة. ولذلك يجب أن نضغط على النظام السوري للإفراج عن السجناء وضمان إبلاغ الأسر بمصير عشرات الآلاف من المفقودين وأن تمنح الأمم المتحدة أو لجنة الصليب الأحمر الدولية

وتستدعي عقد مناقشة منفصلة في المستقبل. لكن لا يسعنا إلا أن نلاحظ أن الخرائط الواردة في الخطة تظهر مرتفعات الجولان كأراضٍ إسرائيلية. وفي ذلك الصدد، نود أن نذكر الجغرافيين الذين وضعوا الخارطة بأننا لا نعترف بالسيادة الإسرائيلية على مرتفعات الجولان وكذلك القرار ٤٩٧ (١٩٨١). ومرتفعات الجولان أرض سورية محتلة بشكل غير قانوني.

السيد هويسغن (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أيضاً أن أشكر المبعوث الخاص ونائب المبعوث الخاص، الحاضر هنا اليوم، على عملهما وعلى التقرير.

وأود أن أبدأ بياني من حيث بدأ نائب المبعوث الخاص - باللجنة الدستورية. ونرى أنه ليس من المستغرب أن يقرر النظام السوري، بدءاً من الجولة الثانية من المحادثات، عرقلة عملها وتأخيره. ويجب أن نعترف بأنه لم يتم التوصل إلى اتفاق. وأنا لست راضياً مثل زميلي الروسي الذي قال إن هذا كان متوقعاً. وأختلف معه؛ فهذا ما كان ينبغي أن يكون متوقعاً. يجب أن يكون للنزاع حل سياسي لا حلاً عسكرياً. لقد قلت من قبل إنه إذا توقف أصدقاءنا الروس عن تقديم الدعم العسكري للنظام السوري لمدة أسبوعين أو ثلاثة أسابيع فقط، فإن السوريين سيهرعون إلى اللجنة الدستورية ويستبعون نوحاً بناءً وسيتوصلون إلى حل سياسي. والسبب الحقيقي هو أنه لا يزال هناك اعتقاد بأن السلام والأمن والاستقرار ورفاه الشعب السوري أهداف يمكن أن تتحقق بالسبل العسكرية. ولهذا نرى التقدم العسكري للقوات السورية والروسية في شمال غرب البلد، حيث تمت السيطرة المظفرة على مدينة معرة النعمان كما سمعنا.

ماذا يعني ذلك في الممارسة العملية؟ يعني أنه منذ بدء النزاع في إدلب، لقي أكثر من ١٥٠٠ مدني حتفهم - من بينهم ٤٣٠ امرأة و ٢٩٠ طفلاً. وخلال الشهرين الماضيين، سُرد ٤٠٠٠ شخص آخرين. وقال رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر إننا نعتبر هذا أمراً مسلماً به، وأن المجتمع الدولي

بالالتزام بضمان المشاركة الكاملة لجميع قطاعات المجتمع في اللجنة الدستورية، وبأن تظل نسبة الحد الأدنى لتمثيل المرأة المشاركة ٣٠ في المائة. ويجدون أمل صادق في أن تُعقد الدورة المقبلة للهيئة الصغرى للجنة الدستورية قريباً وأن تسفر عن نتائج إيجابية، ونشجع جميع الأطراف على أن تظل ملتزمة بالعمل معا بروح من الاحترام المتبادل والتوافق.

وتعتبر الحالة الأمنية في البلد حيوية لإحراز تقدم في عملية سياسية أوسع نطاقاً وهادفة، ولنجاحها في نهاية المطاف، وفقاً للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وما زلنا نشعر بالقلق إزاء أحدث التقارير عن أعمال العنف في الشمال الغربي. وبدون سلام دائم ومستدام، ستعرض العملية السياسية لإعاقة شديدة وستستمر الحالة الإنسانية في التدهور. ولذلك نناشد جميع الأطراف أن تلتزم باتفاقات وقف إطلاق النار القائمة ونذكرها بالتزاماتها بموجب القانون الدولي. ولا يمكننا أن نشدد بما فيه الكفاية على ضرورة حماية المدنيين، والحفاظ على الهياكل الأساسية المدنية، ولا سيما الخدمات الصحية.

وفي هذا الصدد، لا بد لي من أن أشير إلى أن المساءلة عن الأفعال المرتكبة ينبغي أن تظل ذات أولوية عليا. ولا يمكن تجاهل الفظائع، كما لا يمكن تشجيع الإفلات من العقاب. وعلى هذا النحو، نرحب بمجلس التحقيق الذي أنشأه الأمين العام للتحقيق في سلسلة الحوادث التي وقعت في شمال غرب سوريا.

إن تدابير بناء الثقة عنصر حاسم لنجاح عملية سياسية أوسع نطاقاً. ولذلك نحث الحكومة السورية على معالجة مسألة الأشخاص المفقودين والمحتجزين. وعلاوة على ذلك، يجب تهيئة الظروف المواتية للعودة الطوعية الآمنة والكرامة للاجئين والمشردين داخلياً. ومما لا شك فيه أن مثل هذه التعبيرات عن حسن النوايا ستساعد الأطراف على تنمية الثقة وتعزيز المشاركة النشطة في العملية السياسية.

إمكانية الوصول غير المشروط إلى جميع مرافق الاحتجاز التي يسيطر عليها النظام.

وختاماً، أود أن أكرر نقطة أشير إليها هنا بانتظام ونقطة لا يبدو حتى الآن أن الروس يفهمونها. إذا أردنا أن يكون هناك سلام ومصالحة دائمان في البلد، لا بد من المساءلة. ويجب علينا تحديد الجهات المسؤولة عن الجرائم البشعة التي ارتكبت، نحتاج إلى المساءلة. وهذا وحده يمكن أن يكون أساساً للمصالحة في سورية.

بالمناسبة، فيما يتعلق بمزاعم عن تطبيق ألمانيا لمعايير مزدوجة على الجبهة الإنسانية، فإن بلدي من بين أكبر الجهات المانحة للمساعدات الإنسانية لسورية. يجب دعم جميع الجهود المتصلة بالآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١ ولجنة التحقيق لضمان عدم إفلات أي من الجرائم والفظائع المرتكبة خلال النزاع السوري من العقاب ومحاسبة جميع الجناة. وهذا ما نحتاج إليه إذا أردنا تحقيق المصالحة الوطنية والسلام المستدام في سورية.

السيدة كينغ (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر نائبة المبعوث الخاص مطر على إحاطتها الإعلامية بعد ظهر اليوم.

لقد قيل مرات عديدة من قبل في هذه القاعة إنه لا يوجد حل عسكري للصراع في سوريا. والحل الوحيد هو من خلال عملية سياسية مملوكة لسوريا وتقودها سورية، وذات مصداقية، ومتوازنة، وشاملة. ونكرر هذه الآراء مرة أخرى اليوم.

وتقدر سانت فنسنت وجزر غرينادين الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص بيدرسن وهو يواصل العمل الدؤوب لدعم العملية السياسية الأوسع نطاقاً. ويجب علينا أيضاً أن نشيد

معلقا. والمجلس، بوصفه ضامنا لذلك القرار، يتحمل المسؤولية الوحيدة عن تنفيذ جميع أحكامه من خلال التيسير والوساطة والحوار الشامل.

وفي هذا الصدد، نأسف لعدم إحراز تقدم في الحوار بين الحكومة السورية والمعارضة والمجتمع المدني في إطار اللجنة الدستورية، التي اعتبرت الخطوة الرئيسية الأولى لتمهيد السبيل أمام عملية سياسية واسعة النطاق. إن الحوار الحقيقي والهادف بين الأطراف، الذي تكون نتيجته التوصل إلى حل سياسي عن طريق التفاوض، هو وحده الذي سيضع الأساس لتلبية تطلعات الشعب السوري، داخل البلد وخارجه، من أجل العيش في سلام، والمضي قدما في بناء مستقبله.

إن المشاركة المستمرة والهادفة للمرأة في جميع جوانب العملية السياسية لا تفضي إلى تحقيق سلام مستدام فحسب، بل هي أمر حيوي أيضا. ويجب أن تكون الاحتياجات والحلول المتعلقة بالمشردات واللاجئات في صميم تلك العملية إذا أردنا أن نسميها عملية تقودها سورية وتملكها سوريا.

بيد أن هذا الحوار، شأنه شأن أي حل سياسي، يتعرض للتهديد في كل مرة توجد فيها محاولات لحل الصراع بالوسائل العسكرية. وهو معرض للخطر في كل مرة تقع فيها هجمات عشوائية على السكان المدنيين، وفي كل مرة يضطر فيها مئات الآلاف من السكان إلى الفرار بحثا عن الحماية والأمن. ما من حل عسكري يمكنه تحقيق مصالحة في سورية في المستقبل. فأساس المصالحة هو الثقة، والاحترام المتبادل، والإرادة السياسية لدى الأطراف من أجل الامتثال للقانون الدولي، واحترام حقوق الإنسان لجميع السكان.

ونسأل أنفسنا إن كان النهج العسكري يخلق الثقة أم يدمرها. وهذا هو السبب في أن الحالة في شمال غرب البلد تملأنا قلقا. إن الانتهاكات المستمرة للقانون الإنساني الدولي، التي تؤدي إلى معاناة السكان المدنيين، هي ببساطة أمر غير

ولا يمكن مناقشة الحالة السياسية بمعزل عن الأزمة الإنسانية الراهنة. وبينما يجري العمل بشأن العملية السياسية، يجب أن نكفل تلبية الاحتياجات الإنسانية الفورية للشعب السوري. وقد أيدت سانت فنسنت وجزر غرينادين تجديد الآلية العابرة للحدود في وقت سابق من هذا الشهر (انظر S/PV.8700) وسنؤيد ترتيبات الوصول المثلى للمضي قدما. إن معاناة شخص واحد تُعد كثيرة جدا، ونؤكد على ضرورة وصول المساعدات الإنسانية بأمان وبشكل مستدام، ودون عوائق في جميع مناطق البلد.

ولا شك أن سورية تمثل واحدة من أكبر الأزمات الإنسانية في عصرنا، والشعب السوري هو الذي يواصل دفع أفدح ثمن. ولا يمكن للمجلس أن يبقى متفرجا بينما تخيم سحابة قاتمة من اليأس على البلد. ومع ذلك، يجب أن نظل واضعين نصب أعيننا أن أعمالنا ينبغي أن تحترم سيادة البلد وسلامته الإقليمية. ويجب أن نأخذ في الاعتبار وجهات نظر الحكومة السورية، لأن الأمر بيد الشعب السوري ليقرر مستقبله.

وبدون حل سياسي، ستستمر معاناة الشعب السوري، وبدون التزام وحوار، ستفش العملية السياسية الأوسع نطاقا دون شك. وتقع على عاتق المجلس مسؤولية كفالة تقلص الدعم الكافي للجنة الدستورية والعملية الأوسع نطاقا حتى يتسنى تحقيق الأهداف. فالمصالحة داخل سوريا، وحماية المدنيين، والاستقرار العام في المنطقة أمور مرهونة بذلك.

السيد سينغر ويزينغر (الجمهورية الدومينيكية) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكر السيدة مطر على إحاطاتها الإعلامية اليوم. وكما كان دأبنا دوما، نكرر تأييد الجمهورية الدومينيكية للجهود الجماعية الرامية إلى تعزيز العملية السياسية الطويلة الأمد في الجمهورية العربية السورية - العملية التي تفتح الباب أمام سلام دائم.

وهذه السنة، ٢٠٢٠، هي الذكرى السنوية الخامسة لاتخاذ القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ولا يزال تنفيذه بالكامل

السورية. لقد وصل المبعوث الخاص بيدرسن أمس إلى دمشق لإجراء محادثات مع المسؤولين في الحكومة السورية حول القضايا المتعلقة باللجنة الدستورية. وتشيد الصين بالمساعي الحميدة التي يقوم بها المبعوث الخاص وبالمشاركة البناءة من جانب الأطراف السورية. ونؤيد جهود المبعوث الخاص في تكثيف الاتصال مع الحكومة السورية بغية الاستماع إلى طلباتها المشروعة.

ينبغي للأمم المتحدة أن تضي قدماً بالعملية السياسية السورية، وفقاً للمبدأ الذي تعتقده وتعتقه سوريا، ووفقاً للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ومن المهم الحفاظ على استقلالية عمل اللجنة الدستورية، من أجل تهيئة الظروف لتجاوز الخلافات وبناء توافق في الآراء بين الأطراف السورية. إن الصراع السوري الذي طال أمده يعني أن الأطراف حتماً لديها بعض الخلافات عندما يتعلق الأمر بعمل اللجنة الدستورية، مما سيتطلب الأمر وقتاً لحلّه. والأمر متروك للشعب السوري نفسه لإيجاد مخرج من هذا المأزق. وينبغي ألا تخضع العملية لأي تدخل خارجي أو لجدول زمنية تعسفية. ونأمل أن يحافظ الطرفان على الحوار السياسي من خلال اللجنة الدستورية لتعميق التفاهم والثقة المتبادلين. لا ينبغي تقسيم سوريا أو تفتيتها. بل يتعين على أعضاء اللجنة الدستورية التحلي بالإرادة السياسية، والالتزام بروح التسوية، والبقاء منخرطين بهمة في المحادثات، والعمل معاً للحفاظ على سيادة سوريا واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية.

بما أن الأوضاع السياسية والأمنية والإنسانية في سوريا متشابكة، أود أن أؤكد مجدداً موقف الصين من قضايا سوريا المتعلقة مكافحة الإرهاب والقضايا الإنسانية. لقد تحولت إدلب إلى أرض خصبة للإرهاب. إن مسألة المقاتلين الإرهابيين الأجانب داخل سوريا على جانب كبير من الأهمية ونجحت عنها آثار غير مباشرة خطيرة. ويجب على جميع البلدان أن تكافح جميع أشكال الإرهاب، بمعايير موحدة، وفقاً لقرارات

مقبول، وتتطلب استجابة من المجلس. وفي هذا الصدد، نود أن نذكر ما يلي:

من الضروري التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار. ويجب ضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى الفئات الضعيفة من السكان على أساس آمن ومستدام ودون عوائق، ليس فقط في شمال غرب البلد، ولكن في جميع أنحاء سورية، أينما كانت هناك حاجات يتعين تليتها. وهذا أقل ما ينبغي للأطراف أن تفعله لحماية من تعرضوا جداً للدمار والصدمة بسبب ما يقرب من عقد من الصراع.

ونكرر التأكيد على أن أي جهد دولي لإنهاء هذا الصراع الرهيب يجب أن يقترن اليوم، أكثر من أي وقت مضى، بتدابير على أرض الواقع من شأنها أن تبني الثقة ليس فقط في العملية ولكن بين الأطراف والسكان. وتود الجمهورية الدومينيكية أن ترى مزيداً من التقدم فيما يتعلق بالإفراج عن المحتجزين، وتأمين الحصول على الخدمات الأساسية، وتيسير الوثائق المدنية، وليس آخرها، توفير معلومات موثوقة لأسر المفقودين.

وبالمثل، نود أن نؤكد من جديد أن أي حركة أو عودة للمشردين واللاجئين يجب أن تكون آمنة وكريمة وتراعي استعداد الناس للعودة إلى مواطنهم الأصلية، أو أي مكان يقررون التوجه إليه. وندعو جميع الأطراف المعنية إلى جعل جهودها منصبة على حل سياسي عن طريق التفاوض، حل تيسره الأمم المتحدة، ويتمشى مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ونحضر جميع أعضاء المجلس الذي بوسعهم القيام بذلك على الوفاء بالالتزامات المتعهد بها في القرار. فلندلل على أقوالنا بالأفعال.

السيد وو هايتاو (الصين) (تكلم بالصينية): أشكر نائبة المبعوث الخاص مطر على إحاطتها الإعلامية. إن الاجتماع الأول للهيئة الكبرى للجنة الدستورية السورية والهيئة الصغرى المؤلفة من ٤٥ عضواً، الذي انعقد في تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي، كان إيذاناً ببداية جيدة للعملية السياسية

المحادثات، لكي تهددي به اللجنة في عملها. تشجع جنوب أفريقيا أعضاء اللجنة الدستورية على التحلي بالمرونة في الاتفاق على برنامج عمل، إذ أن جميع المسائل ستكون في نهاية المطاف مطروحة على الطاولة بينما تجري المناقشات.

إن عمل اللجنة الدستورية ليس سوى جانب واحد من العملية الأكبر في سوريا، كما نص عليه القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). كما ذكر في مرات عديدة في المجلس، لا يمكن حسم الحالة في سوريا بالوسائل العسكرية. والحل المستدام الوحيد للأزمة الحالية يكمن في التنفيذ الكامل للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) الذي يدعو إلى حوار شامل بقيادة وملكية سورية، حوار يجسد إرادة الشعب السوري وصوته. وفي هذا الصدد، نرحب بمشاركة وتمثيل المرأة، فضلا عن مختلف الجماعات الدينية، على مختلف مستويات المحادثات من أجل ضمان أوسع تمثيل ممكن في العملية.

السيد سيهاب (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): يرحب وفدي بوجود نائبة المبعوث الخاص لسوريا، السيدة خولة مطر، في القاعة، ويشكرها على إحاطتها الإعلامية.

ما انفكت إندونيسيا ملتزمة بالتنفيذ الكامل للعملية السياسية التي تقودها سوريا وتملكها من أجل إنهاء الصراع في سوريا، وفقا للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ومع ذلك، فإن الواقع المؤسف على أرض الواقع يثير قلقا بالغا. فقد أدى استمرار الأعمال القتالية في شمال غرب سوريا إلى تردي الأوضاع الإنسانية، مع نزوح أكثر من ٣٥٠.٠٠٠ شخص. ونحض جميع الأطراف المعنية على احترام اتفاقات وقف إطلاق النار. كما نذكرها بالتزاماتها بحماية المدنيين بموجب القانون الإنساني الدولي. وأود أن أركز على ثلاث نقاط رئيسية.

أولا، يعتقد وفدي أنه يجب أن تُعطى دائما الأولوية الأولى للشعب السوري. إن أساس العملية السياسية برمتها في سوريا يجب أن يركز على مصالح وتطلعات السوريين. وفي هذا الصدد، تؤكد إندونيسيا من جديد التزامها بسيادة الجمهورية

المجلس ذات الصلة والقانون الدولي. وإلا فإن سوريا، وكذلك مناطق غرب آسيا وشمال أفريقيا، لن تنعم بالسلام.

على المجتمع الدولي المضي قدما بالعملية السياسية والمساعدة في تحسين الأوضاع الاقتصادية والإنسانية في سوريا. ومن الضروري تهيئة أسباب البقاء للشعب السوري، ورفع الجزاءات الأحادية الجانب، ودعم عملية إعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع. ويتأثر المدنيون بشكل مباشر وسلي بهذه الجزاءات الأحادية الجانب. أما إعادة الإعمار فهي خطوة هامة نحو توفير خدمات اجتماعية أفضل للناس. وينبغي ألا يرتبط توفير الإمدادات الإنسانية من جانب الأطراف ذات الصلة بأي شروط مسبقة سياسية. وتعرب الصين على استعدادها للقيام بدور بناء في الاستعادة المبكرة للسلام والاستقرار والتنمية في سوريا.

السيدة غولاب (جنوب أفريقيا) (تكلمت بالإنكليزية): اسمحو لي أن أبدأ بيباني بشكر نائبة المبعوث الخاص خولا مطر على إحاطتها الإعلامية عن الحالة السياسية في سوريا.

بالنسبة لجنوب أفريقيا فإنه مما يثلج الصدر أن المبعوث الخاص بيدرسن يواصل جهوده من أجل إيجاد حل سياسي للحالة في سوريا. وترحب باتصالاته المستمرة مع جميع الأطراف، لا سيما في هذه الأوقات التي تتسم بالترقب. ويؤيد وفدي أيضا المبعوث الخاص ومكتبه في عمله لتعزيز تدابير بناء الثقة بين الأطراف. وهذه التدابير تقطع شوطا طويلا في إظهار التزام مختلف الأطراف بالعمل وبمقاصد اللجنة الدستورية، التي تعتبر عنصرا أساسيا في العملية السياسية السورية. وفي هذا الصدد، تحض جنوب أفريقيا جميع قطاعات ومجموعات اللجنة الدستورية على الالتزام مجددا بتقديم مساهمة بناءة في عملية بناء الدستور.

بالإضافة إلى ذلك، تهيئ جنوب أفريقيا بمختلف الأطراف بذل كل جهد ممكن للعمل معا، بدعم من المبعوث الخاص، للتوصل إلى اتفاق بشأن برنامج عمل قبل بدء الجولة المقبلة من

التنسيق المكثف للمبعوث الخاص بيدرسن مع جميع الأطراف المعنية ونشجع تلك الأطراف على مواصلة دعم عمله.

وفي الختام، يحث وفد بلدي المجتمع الدولي على أن يدعم بالكامل الجهود الحقيقية المبذولة للتوصل إلى تسوية سياسية في سورية، وتجنب الخطاب الاستفزازي والإجراءات التي من شأنها تقويض العمل الجاري للجنة الدستورية الذي تيسره الأمم المتحدة.

السيدة غيغن (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): أود أنا أيضاً أن أشكر السيدة خولة مطر على إحاطتها.

وأود أن أتناول ثلاث نقاط.

بادئ ذي بدء، أود العودة إلى مسألة المأساة التي تحدث في إدلب التي تناولناها في وقت سابق اليوم (انظر S/PV.8707). إنها كارثة إنسانية تصيب ثلاثة ملايين مدني في شمال غرب سورية يتعرضون لهجمات يومية من قبل النظام وحلفائه. ويعانون من الجوع والبرد. لقد فر ما يناهز ٤٠٠ ٠٠٠ منهم منذ أوائل شهر كانون الأول/ديسمبر سعياً لإيجاد ملجأ بالقرب من الحدود التركية. وتتعارض الحرب الوحشية والمروعة مع هدف وقف إطلاق النار والسعي للتوصل إلى حل سياسي.

وكما قلت في وقت سابق اليوم، تدين فرنسا بشدة القصف العنيف والعشوائي الذي يقوم به النظام وحلفاؤه، والذي يستهدف، في جملة أمور، المناطق المأهولة بالسكان والمرافق الطبية ومخيمات المشردين، في انتهاك متعمد للقانون الدولي الإنساني. وتكرر فرنسا دعوتها لوقف الأعمال العدائية. وكما أكد غالبية أعضاء المجلس في وقت سابق اليوم، يجب أن يكون إنهاء الهجوم المميت هو الأولوية الرئيسية بالنسبة لنا الآن.

وكما قلنا مراراً وتكراراً منذ بداية النزاع، لا يمكن استخدام مكافحة الإرهاب كذريعة لاندلاع أعمال العنف. إن الأعمال القتالية الميدانية المستمرة لا تؤدي إلا إلى تعزيز المنظمات

العربية السورية، واستقلالها ووحدتها، وسلامتها الإقليمية. وفي سياق السيادة، تود إندونيسيا أيضاً أن تكرر موقفها المتمثل في الاعتراف بالجلولان السوري المحتل، الذي احتلته إسرائيل في عام ١٩٦٧، بوصفه جزءاً لا يتجزأ من أراضي الجمهورية العربية السورية. إننا نرفض بشدة الاعتراف بالجلولان السوري المحتل بوصفه جزءاً من إسرائيل. ومن هنا، فإن قرار إسرائيل بفرض قوانينها، وولايتها القضائية، وإدارتها في الجلولان السوري المحتل باطل ولاغ ولا يرتب أي أثر قانوني دولي.

ثانياً، فيما يتعلق بعمل اللجنة الدستورية، يحدونا الأمل في أن تتحقق قريباً الجولة الثالثة من المفاوضات في جنيف، بتيسير من الأمم المتحدة. والواقع أنه تم القيام بالكثير من العمل في تلك العملية. ونشجع الأطراف السورية على بذل جهود حقيقية ولمموسة للنهوض بعمل اللجنة الدستورية. وثمة حاجة إلى التحلي بروح المرونة والالتزام القوي ليتسنى المضي قدماً. وترى إندونيسيا أيضاً أن عمل اللجنة الدستورية يجب أن يدار بتوافق الآراء، ومن خلال المشاركة البناءة. ولا بد من إجراء مناقشة موضوعية لتحقيق نتائج إيجابية تخدم تطلعات الشعب السوري بأسره. يجب معالجة أي فجوات أو خلافات فيما بين الأطراف السورية من خلال الحوار المستمر بدون تدخل خارجي.

ويقودني ذلك إلى نقطتي الثالثة المتمثلة في الحاجة الملحة إلى منع المزيد من التصعيد الذي من شأنه تعطيل الجهود المبذولة للتوصل إلى تسوية سياسية. وتناشد إندونيسيا جميع الأطراف المعنية وقف الأعمال القتالية وتهيئة بيئة مواتية لإجراء محادثات سياسية ناجحة. ولا يمكننا المضي قدماً في العملية بينما تستمر الأعمال العدائية. ويتعين على المجتمع الدولي دعم ذلك بشكل كامل.

وتؤيد إندونيسيا بقوة عمل الأمم المتحدة، ولا سيما ولاية المبعوث الخاص غاير بيدرسن، في تيسير هذه العملية. ونقدر

ثالثاً وأخيراً، أود أن أختتم كلمتي بتكرار الموقف الثابت الذي اتخذته فرنسا وشركاؤها المقربون فيما يتعلق بمسألتي اللاجئين وإعادة الإعمار. يجب أن تتم عودة اللاجئين في ظل الامتثال الصارم للقانون الدولي، بطريقة آمنة وكرامة وقبل كل شيء طوعية. وسيسمح الحل السياسي ذو المصدقية، تمشيا مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) عندما يحين الوقت، بعودة جماعية طوعية للمشردين واللاجئين.

في الختام، لن تمول فرنسا وشركاؤها الأوروبيون إعادة الإعمار إلى أن يتم التوصل إلى تسوية سياسية. والأمر نفسه ينطبق على رفع الجزاءات. وفي هذا الصدد، ندعو روسيا التي لديها الوسائل للتأثير بشكل فعال، إلى العمل مع المجلس وجميع الشركاء الدوليين للتوصل إلى حل سياسي موثوق به في سورية. إن سعي دمشق المستمر للمواجهة هو طريق مسدود ولن نتحمل نحن تكاليفه. وستواصل فرنسا من جانبها، بذل جهودها لإيجاد طريقة للخروج من مسار العنف وسلوك طريق السلام. ولكي يكون هذا السلام حقيقياً، فيجب أن يكون عادلاً وشاملاً.

السيدة فان فليبرغ (بلجيكا) (تكلمت بالفرنسية):
بادئ ذي بدء، أود أن أشكر نائبة المبعوث الخاص مطر على حضورها هنا وعلى إحاطتها. وتحظى السيدة مطر والسيد بيدرسن بدعمنا الكامل.

إننا نعلم جميعاً أن التسوية السياسية تشكل الحل الوحيد للصراع. وبدون الالتزام السياسي من جانب السلطات السورية، ستستمر دوامة العنف بلا هوادة وسيستمر عدم الاستقرار في المنطقة. لقد أثارت اللجنة الدستورية، التي تم تأسيسها في شهر أيلول/سبتمبر، آملاً حذرةً بدينامية جديدة. تلك الآمال باتت عرضة لخطر التلاشي. إننا ندعو دمشق إلى الانخراط مجدداً في العملية السياسية وعدم عرقلة الاتفاق بشأن جدول أعمال اللجنة. كما ندعو إلى عقد الدورة المقبلة للجنة. ولتحقيق هذه الغاية، نشجع جميع الدول الأعضاء التي لها تأثير على الأطراف

الإرهابية وتحدد المكاسب التي حققها المجتمع الدولي ضد هذه التنظيمات، وكلفه ذلك تضحيات جسيمة على مدى السنوات الخمس الماضية. وفي هذا الصدد، يجب أن تستمر جهود التحالف العالمي ضد تنظيم داعش من أجل التخلص من التهديد بشكل نهائي.

وتتعلق نقطتي الثانية بالعملية السياسية التي لا غنى عنها للجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار في سورية على المدى الطويل. ومن الضروري أن تبدأ أخيراً اللجنة الدستورية عملها، كما ذكر الأمين العام الأسبوع الماضي. ومع ذلك، بعد تسع سنوات من الصراع، يستمر بشار الأسد في وضع عراقيله بشكل منهجي. وهذا غير مقبول ولا يؤدي إلا إلى تفاقم الحالة. ونتوقع من أولئك الذين يدعمون النظام أن يشجعوا القادة السوريين على الاحتكام إلى العقل. ونتوقع أن تقدم الأمم المتحدة سرداً دقيقاً للعقبات التي تعترض العملية وأن تحدد بوضوح المسؤولين عنها.

من الواضح، ولكن يجب التذكير به، أن العملية السياسية تتجاوز مجرد عمل اللجنة الدستورية. وتدعو فرنسا المبعوث الخاص إلى المضي قدماً في العملية بالتوازي مع تنفيذ جميع عناصر القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). يحظى المبعوث الخاص بدعمنا الكامل فيما يتعلق بوضع تدابير لبناء الثقة من شأنها تهيئة البيئة الآمنة والمحايدة على نحو ما يدعو بيان جنيف (S/2012/522، المرفق). ويشمل ذلك عنصرين على وجه الخصوص: أولاً، تحقيق نتائج بشأن قضايا المحتجزين الذين يجب إطلاق سراحهم والمفقودين؛ وثانياً، إحراز تقدم في إصلاح حقوق الملكية الذي يشكل عقبة أمام عودة المشردين واللاجئين إلى ديارهم.

إن توفير بيئة آمنة لا يخشى السوريون فيها بعد الآن القنابل والاعتقالات التعسفية، ضروري لإجراء انتخابات ذات مصداقية. ولكي تكون الانتخابات شرعية بالكامل، يجب إجراؤها تحت إشراف الأمم المتحدة والسماح بمشاركة جميع السوريين، بمن فيهم اللاجئون والمشردون داخلياً.

وعملية سياسية، وصياغة دستور جديد وإجراء انتخابات حرة وذات مصداقية، بمشاركة المغتربين السوريين في بيئة تحمي حقوق السوريين.

السيد أباري (النيجر) (تكلم بالفرنسية): في البداية، أشكر نائبة المبعوث الخاص على إحاطتها بشأن الحالة السياسية في سورية. وأثني أيضاً على الجهود التي بذلها الأمين العام ومبعوثه الخاص، والتي أدت إلى تكوين اللجنة الدستورية.

وندعم المبعوث الخاص في جهوده الرامية إلى تيسير الحوار بين الطرفين. فمن شأن تهيئة مناخ آمن، من خلال التوقيع على وقف لإطلاق النار لوضع حد لدوامه العنف، أن يساعد على تهيئة الظروف اللازمة للحوار السياسي الذي ننتظره بفارغ الصبر. وأحث الطرفين على دعم تنفيذ القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، بما في ذلك من خلال عودة اللاجئين وإطلاق سراح المحتجزين وتوضيح مصير الأشخاص المفقودين. وينبغي عدم ادخار أي جهد لكفالة التهدئة وتنقية المناخ السياسي. وينبغي كذلك تشجيع مشاركة النساء والشباب في هذه العملية تشجيعاً قوياً.

ونرى أن من الضروري، عند النظر في الحالة في الجمهورية العربية السورية، مراعاة جميع الجوانب المتعلقة بالتحديات التي تواجه البلد حالياً. وسواء تعلق الأمر بالجانب السياسي الذي نتناوله بعد ظهر اليوم أو بالجانب الإنساني الذي ناقشناه هذا الصباح (انظر S/PV.8707)، فإن حل الأزمة يجب أن يستلهم من السوريين أنفسهم، ومن جميع قطاعات المجتمع. وعوضاً عن ذلك، يجب على المجتمع الدولي ومجلس الأمن من جانبهما تشجيع ودعم العملية عن طريق سد الفجوة بين التحليلات والتفسيرات المتباينة ومراعاة المصالح السورية حصراً، في قرارتهما. فقد قدم الشعب السوري الكثير للعالم غير أنه لا يزال ينتظر، خلال هذا الوقت العصيب من تاريخه، المساعدة التي يحتاج إليها للتعافي.

على ممارسة ذلك التأثير. وسيتم تقييم حسن نية السلطات السورية على أساس نتيجة العملية. ونغتنم هذه الفرصة للإعراب عن دعم المبعوث الخاص وفريقه في عملهم والتزامهم. كما نؤكد من جديد أن بلجيكا، تمثيلاً مع السياسة الأوروبية، لن تشارك في عملية إعادة الإعمار من دون التوصل إلى حل سياسي راسخ. وينبغي ألا ننسى أن العملية السياسية لا تقتصر على اللجنة الدستورية. فقبل ما يقرب من عام، أعطى الممثل الخاص في إحاطته التي قدمها إلى المجلس (انظر S/PV.8475)، الأولوية لإطلاق سراح أولئك الذين احتجزوا بشكل تعسفي والمختطفين. ونكرر دعوته لزيادة عدد حالات إطلاق السراح. ولذلك أهمية إنسانية قصوى وهو عنصر أساسي في بناء الثقة. ونحن نشجع المبعوث الخاص على تكثيف اتصالاته مع الأطراف بشأن هذه المسألة. يجب إحراز تقدم أكبر في هذا الشأن. يجب إطلاق سراح المحتجزين. ويجب أن تكون العائلات قادرة على احتضان أحبائها مرة أخرى أو على الأقل، تلقي معلومات عن مكان وجودهم وسلامتهم، وهذا حقها.

إنه حق مكرس في القانون الدولي الإنساني. وسلوك السلطات السورية في هذا الشأن غير مقبول.

أخيراً، إن الحالة على أرض الواقع مثيرة للقلق. ففي وقت سابق اليوم، قدمت بلجيكا تفاصيل عن الحالة الإنسانية في الشمال الغربي (انظر S/PV.8707). إننا نشعر بقلق عميق إزاء التصعيد العسكري. وندعو السلطات السورية وأولئك الذين يقدمون الدعم العسكري لها، لإعلان وقف لإطلاق النار في الشمال الغربي، على سبيل الاستعجال.

وأختتم كلمتي بالقول إن بلجيكا ترى أنه لا يمكن حل النزاع السوري إلا من خلال عملية سياسية متفاوض عليها، وفقاً للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وبيان جنيف لعام ٢٠١٢ (S/2012/522، المرفق). ويتضمن القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) جميع العناصر لحل سياسي: وقف لإطلاق النار على الصعيد الوطني،

وبخصوص المسائل الإنسانية، أرى أن التعليقات السابقة بشأن المعايير الغربية المزدوجة غريبة نوعاً ما. فقد تبرعت المملكة المتحدة بأكثر من ٤ بلايين دولار من المساعدات الإنسانية منذ عام ٢٠١٢، وتمول المملكة المتحدة والولايات المتحدة وألمانيا أكثر من ٦٠ في المائة من خطة الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية في جميع أنحاء سورية، بما في ذلك المناطق التي يسيطر عليها النظام. وأود أن أشير، بدلاً من ذلك، إلى أن المعايير المزدوجة هي عندما يُعرب المرء عن القلق إزاء المسائل الإنسانية وهو يقصف البلد.

وقد رفضت السلطات السورية، التي يشجعها دعم الاتحاد الروسي، اتباع أي مسار عمل غير العمل العسكري. وقد استخدمت مكافحة الإرهاب لتبرير الهجمات المستمرة وغير المتناسبة على المناطق المكتظة بالمدنيين ولتبرير الهجمات على الأهداف المدنية مثل المدارس والمستشفيات والأسواق - وهي ممارسة طلب المجلس وقفها فوراً في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وحالياً لا تزال الغارات الجوية مستمرة في إدلب، حيث شرد أكثر من ٣٥٨.٠٠٠ شخص منذ ديسمبر/كانون الأول، وفقاً لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، على الرغم من الإعلان عن مختلف عمليات وقف إطلاق النار. إنه لأمر شائن أن نواصل الحديث عن هجمات ضد أهداف مدنية في الشمال الغربي، على الرغم من الشواغل المتكررة التي أعربت عنها الأمم المتحدة وأعضاء المجلس، والتحقيق الجاري للجنة التحقيق بشأن الجمهورية العربية السورية. وتعيد المملكة المتحدة التأكيد على أنه يجب على جميع الأطراف، بما فيها الأطراف الجالسة حول هذه الطاولة، أن تدعم القانون الدولي الإنساني وأن تدعو كذلك إلى الإعلان عن نتائج لجنة التحقيق.

والأمل الوحيد لسورية هو أن يغير النظام سلوكه ويلتزم بعملية سياسية تعزز المصالحة وتتجنب المزيد من النزاع والقمع والموت الذي لا داعي له. ويجب على حماة الروس أن يعيدوا السلطات السورية إلى طاولة المفاوضات.

السيد ألن (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): ظل مجلس الأمن يجتمع شهراً بعد شهر لأكثر من أربع سنوات لدعم جهود المبعوث الخاص الرامية إلى إيجاد حل سياسي عملاً بالقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ويتوقف نجاح تلك العملية على ما تبديه جميع الأطراف من إرادة حقيقية لإيجاد حل، فضلاً عن الجهود الرامية إلى إحراز التقدم في جميع جوانب العملية في نفس الوقت.

وقد استضافت المملكة المتحدة بالأمس مبعوثين من المجموعة المصغرة المعنية بسورية، إلى جانب السيد ناصر الحريري. وقد اتفقنا جميعاً على أن التسوية السياسية الحقيقية تظل هي الحل الوحيد للنزاع السوري، ولكن من الواضح للمملكة المتحدة أن العنصر الرئيسي لهذا الحل - الإرادة الحقيقية للنظام السوري - غير موجود. فبعد سنوات من العمل الشاق الذي اضطلع به المبعوث الخاص للأمم المتحدة للتفاوض بشأن تشكيل اللجنة الدستورية وقواعدها، رحبنا جميعاً في تشرين الثاني/نوفمبر بالإعلان عن التوصل إلى اتفاق، وبأن اللجنة ستجتمع في جنيف. وقد كانت لحظة تاريخية من شأنها أن تفسح المجال أمام العملية السياسية برومتها، غير أن النظام يرفض مرة أخرى التعاون بعد اجتماعين - على الرغم من بذل المبعوث الخاص قصارى جهده - وهو تصرف مخيب جداً للأمل.

وقد كان هناك عدم تعاون مماثل فيما يتعلق بالجوانب الأخرى للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). فعلى الرغم من اجتماع مجلس الأمن في آب/أغسطس لتسليط الضوء على المسألة المحددة فيما يتعلق بالمتحجزين (انظر S/PV.8593)، لم يحرز أي تقدم. وقد حددنا في ذلك الاجتماع، الذي عقد في آب/أغسطس، الخطوات المباشرة التي يمكن أن تتخذها السلطات السورية للقيام ببادرة مصالحة هامة. ونود أن نذكر السلطات السورية بدعوتنا لها إلى الإفراج فوراً عن جميع المحتجزين تعسفاً وتقديم قوائم بالمتحجزين ومكان وجودهم إلى الأمم المتحدة والسماح للجنة الصليب الأحمر الدولية بالوصول إلى مرافق الاحتجاز.

الحوار بين الفرقاء السياسيين كخيار استراتيجي لنزع فتيل التوتر السياسي والعنف ولترسيخ دعائم البناء الديمقراطي.

إن العملية السياسية في سورية، شأنها شأن أي عملية سياسية انتقالية، لا يمكن أن تزدهر من دون توفير بيئة ملائمة يعمها الأمن والاستقرار والمصالحة الوطنية بما يساعد على العودة الطوعية للاجئين والمهجرين ويمهد لصياغة دستور وإجراء انتخابات حرة ونزيهة في ظل مشاركة أطراف المجتمع السوري كافة.

ونعرب عن قلقنا من أن التطورات الجارية على الأرض لا تسهم في إيجاد البيئة الأمنية والاقتصادية والمجتمعية المنشودة مع تجدد الأعمال العدائية في شمال غرب سوريا بأكثر ضراوة خلال الأسابيع الأخيرة. ونذكر أن القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) الذي يمثل مرجعية الحل السياسي، قد نص على الترابط الوثيق بين وقف إطلاق النار والعملية السياسية. ونشدد مجدداً على ضرورة مكافحة الإرهاب في سوريا، بما فيه التنظيمات الإرهابية المدرجة في قائمة مجلس الأمن، من أجل تهيئة الظروف اللازمة لتحقيق الأمن والاستقرار في سوريا والمنطقة. ونعرب عن انشغالنا بشأن الأنباء عن تنقل الإرهابيين من سوريا إلى الجوار الليبي وندعو المجتمع الدولي إلى مضاعفة الجهود لقطع الطريق أمام هذه التنظيمات الإرهابية والحيلولة دون استعادة أنشطتها الإجرامية ودحر إمداداتها إلى بؤر التوتر في المنطقة العربية وخارجها.

ونأسف أن البيئة الاقتصادية في سوريا، على غرار البيئة الأمنية، لا زالت غير مهيأة ومستقرة. وحسب تقرير صادر عن الأمم المتحدة في منتصف هذا الشهر، فإن الاقتصاد السوري قد سجّل نمواً عاماً نتيجة لزيادة أنشطة إعادة الإعمار. ولكن هذا النمو سيتباطأ على المدى القريب جراء الجزاءات الاقتصادية. ونحن نأمل أن تُهيأ البيئة الاقتصادية الملائمة مما ينعكس على الواقع المعيشي للشعب السوري الذي يتحمل معظم أوزار النزاع الإنسانية والاقتصادية.

السيد البعتي (تونس): شكراً، السيد الرئيس. أحیی السيدة حولة مطر، نائبة المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، وأشكرها على إحاطتها القيمة.

لقد مثل إطلاق اللجنة الدستورية في الثلث الأخير من السنة المنقضية، برعاية الأمم المتحدة، خطوة هامة ضمن مجريات العملية السياسية في سورية صوب تحقيق انتقال سياسي شامل بقيادة وملكية سوريين. وذلك من خلال القيام بإصلاح دستوري يمهد لإجراء انتخابات حرة ونزيهة وتعددية تحت إشراف الأمم المتحدة وفقاً للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، بما يلبي تطلعات السوريين كافة ويحفظ وحدة سورية وسيادتها واستقلالها وينهي وجود القوات الأجنبية والجماعات الإرهابية الطائفية.

ونحن ندعو جميع الأطراف والمجتمع الدولي إلى الحفاظ على هذا التطور الإيجابي ودعمه. إن وفد بلدي يعتبر أنه طالما كانت المفاوضات ضمن هذا المسار قائمة على مبدأ حسن النية، فإن الاختلاف وتباين وجهات النظر أمر طبيعي، بل صحي أيضاً. ويدعم وفد بلدي المساعي الحميدة التي يبذلها الأمين العام وجهود مبعوثه الخاص من أجل الوصول بالعملية السياسية الجارية إلى بر الأمان. ونرحب، في هذا الإطار، بمباحثات السيد بيدرسن مع الحكومة السورية، اليوم في دمشق، من أجل تحريك أعمال اللجنة الدستورية المعطلة. ونعرب عن أملنا في استئناف اللجنة الدستورية أعمالها في أقرب وقت من أجل إقرار جدول أعمال متفق عليه يتماشى مع المعايير المرجعية ولوائح اللجنة الداخلية.

ونحث الفرقاء السوريين على تغليب مصلحة الشعب السوري الشقيق والتخلي بالمرونة والبحث عن قواسم مشتركة من خلال الانخراط البناء في أعمال اللجنة الدستورية بروح من التوافق ومن دون شروط وإملاءات مسبقة. وتؤمن تونس، انطلاقاً من خصوصية تجربتها في إدارة الشأن العام بمختلف المكونات السياسية والأطراف المدنية، بأن إدارة المراحل الانتقالية لا تتم بفرض منطلق الهيمنة أو الاستفراد بالرأي، بل تكون بتحكيم

الأطراف المعنية لإيجاد حل سياسي طويل الأمد ومقبول للشعب السوري. ويساورنا القلق بسبب عدم إحراز تقدم في أعمال اللجنة الدستورية منذ كانون الأول/ديسمبر الماضي بالرغم من الجهود الدؤوبة التي بذلها المبعوث الخاص بيدرسن، بينما لا يزال القتال في شمال غرب سوريا يدمر حياة مئات الآلاف من الأشخاص المدنيين.

رابعا، نشدد على أهمية الوحدة في صفوف المجلس بغية إيجاد حلول ناجعة للمسائل المتصلة بسوريا، بما في ذلك مواصلة تقديم الدعم الإنساني للأشخاص المحتاجين إلى المساعدة الطارئة في سوريا. وينبغي أن يواصل المجلس دعم جميع الأطراف المعنية في سوريا، وكذلك المبعوث الخاص بيدرسن لتسهيل إحراز مزيد من التقدم.

وأخيرا، نرى أنه يجب على جميع الأطراف المعنية أن تمارس ضبط النفس مع الامتناع عن أي إجراء من شأنه أن يعقّد الحالة الراهنة. ويجب على جميع الأطراف أن تمتثل امتثالا صارما بموجب القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) والقرارات الأخرى ذات الصلة. ولا يمكننا أن نأمل في وضع خريطة طريق مستدامة لتحقيق السلام وإحراز التقدم في سوريا إلا من خلال عملية سياسية قابلة للاستمرار.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): اسمحوا لي بداية أن استهل حديثي الثاني اليوم بملاحظة هامة استكمالا للنقاش الذي دار خلال الجلسة الصباحية حول الشأن الإنساني (انظر S/PV.8707).

وجّهت حكومة بلادي قبل قليل رسالة رسمية إلى السيد أحمد بن سالم المنظري، المدير الإقليمي للمكتب الإقليمي لشرق المتوسط التابع لمنظمة الصحة العالمية، أعلمته بموجبها بموافقتها،

نؤكد أخيرا على أهمية أن تؤكد العملية السياسية الجارية تدابير لبناء الثقة، كما أشار إليه مرارا المبعوث الخاص للأمين العام. وينبغي إحراز تقدم في مسائل الإفراج عن المختطفين والمحتجزين وتوضيح مصير الأشخاص المفقودين لضمان استدامة المسار السياسي وتعزيز الوثام والمصالحة الوطنية بين مختلف أطياف الشعب السوري الشقيق، في إطار احترام وحدته الوطنية وسيادته على كامل أراضيه بما فيها الجولان السوري المحتل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سأتلو الآن بيانا بصفتي ممثل فيت نام.

أشكر السيدة خولة مطر على إحاطتها وأود أن أتناول النقاط التالية.

أولاً، لقد سبب النزاع في سوريا الذي دخل الآن عامه التاسع في دمار للشعب السوري في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وتصل العواقب الإنسانية التي سببها، باستمرار الحاجة الماسة لملايين الأشخاص إلى المعونة، إلى مستوى أزمة حادة طالما عانت منها المنطقة والعالم بأسره.

ثانياً، يكمن السبيل الوحيد لمعالجة هذا النزاع في إيجاد حل سياسي شامل متوازن وطويل الأجل مع الاحترام الكامل لمبادئ السيادة والسلامة الإقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لسوريا وفقاً للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ثالثاً، نشيد على الصعيد نفسه بالتقدم المحرز في تيسير الحوار بين الأطراف المعنية في سوريا، بما في ذلك تشكيل اللجنة الدستورية وبدء أعمالها في أيلول/سبتمبر ٢٠١٩. وندعم دور اللجنة ونتطلع إلى استمرار تعاون مختلف الأطراف مع اللجنة بغية إحراز تقدم ملموس في الأشهر المقبلة. ونحث الحكومة السورية والأطراف الأخرى على البناء على التقدم المحرز مؤخراً والانخراط في الحوار والمفاوضات بمشاركة واسعة من قبل

ما يزيد عن ١٠٠ عام والمتمثلة بوعده بلفور المشؤوم، وذلك خدمة لإسرائيل ومخططاتها التوسعية العدوانية على حساب الحقوق والمصالح السورية والفلسطينية والعربية وفي انتهاك فاضح للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقراراتها المرجعية المعروفة التي تعرفونها كلكم وهي: القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٩٧ (١٩٨١) و ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، والتي أكدت كلها على ضرورة إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة، بما فيها الجولان السوري المحتل، والانسحاب منها إلى حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧ ووقف الاستيطان واعتباره عملاً غير مشروع يؤدي عملية السلام. هذه هي لغة القرارات، قرارات مجلس الأمن.

إن المشهد السريالي الذي جرى أمس في واشنطن هو عمل أحادي الجانب وعدوان ضد الأمم المتحدة نفسها واستخفاف لا نظير له بقراراتها ذات الصلة بالقضية الفلسطينية والجولان السوري المحتل. أعلن الرئيس جورج بوش في عام ٢٠٠٣ مشروعاً أطلق عليه اسم "خارطة الطريق نحو السلام". وتضمن المشروع الأمريكي آنذاك ٢٢١٨ ٢ كلمة. طبعاً، أطلق هذا المشروع بعد أن زاره "الروح القدس"، كما قال.

أعلن الرئيس دونالد ترامب أمس، بعد أن زاره نتنياهو، مشروعاً أطلق عليه اسم "خارطة سلام وازدهار". تضمن المشروع ٤٩٤٠٢ كلمة. المهم، كلا المشروعين - مشروع جورج بوش الابن ومشروع دونالد ترامب - كلاهما لم يتطرقا أبداً إلى القانون الدولي، فلا وجود لعبارة "قانون دولي" في المشروعين ولا كلمة "حقوق الإنسان" ولا كلمة "القانون الدولي الإنساني" أو "الأمم المتحدة". لا ذكر لهذه العبارات في المشروعين، وإذا لم تصدقوا كلامي فعليكم بقرائهما مرة أخرى. هذه هي السياسة الأمريكية. يضيعون وقت المجلس هنا ثم يتخذون يتصرفون تصرفاً أحادي الجانب بالطريقة التي يشاءون. كيف يمكن والحال هكذا أن تؤمن السياسة الأمريكية

الحكومة السورية، على إدخال قافلة المساعدات الطبية والدوائية التابعة لمنظمة الصحة العالمية والعالقة في العراق، على أن يصار إلى إدخالها إلى الأراضي السورية عبر معبر القائم/البوكمال الذي يخضع لسيطرة الدولة السورية على الحدود السورية - العراقية، وذلك بالسرعة الكلية من أجل الحفاظ على صلاحية حمولتها. وستقوم الحكومة السورية بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية ومنظمة الهلال الأحمر العربي السوري بتوزيع هذه المساعدات على المشافي والمراكز الصحية والمواطنين المحتاجين.

استقبل السيد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية والمغتربين في دمشق صباح اليوم المبعوث الخاص غاير بيدرسن. وقد جرى خلال اللقاء بحث الجوانب المتعلقة بالعملية السياسية في سوريا وأهمية بذل كل الجهود الممكنة وتقديم الدعم اللازم لتحقيق التقدم المنشود ولإنجاح هذه العملية تحقيقاً لمصلحة الشعب السوري، وبحيث يكون كل ما ينتج عنها، أي عن العملية، بقرار سوري - سوري مع التأكيد على احترام سيادة سوريا واستقلالها ووحدتها أراضيها. وأكد الجانبان على أهمية الالتزام بقواعد وإجراءات عمل اللجنة الدستورية للحفاظ على قرارها السوري المستقل دون أي تدخل خارجي من أي جهة كانت.

تسع سنوات عجاف مضت تناوب خلالها أربعة مبعوثين خاصين للأمين العام حاول كل منهم إيجاد وصفته السحرية لحل ما اصطاح على تسميته بالأزمة السورية. وللأسف، لم يوفقوا في مهمتهم النبيلة بسبب تغليب البعض في هذا المجلس وخارجه لقانون القوة على قوة القانون، متجاهلين في ذلك أحكام الميثاق ومبادئ القانون الدولي وعلاقات حسن الجوار. وذلك كله على حساب استقرار سوريا ودورها الإقليمي ودماء أبنائها.

وقد شهدتهم وشهدنا معكم بالأمس محاولة بائسة من الإدارة الأمريكية الحالية لرسم مخطط استعماري جديد لمنطقتنا وتكرار الجريمة الكبرى التي كانت قد ارتكبتها بريطانيا قبل

يحاول بعض الزملاء في بياناتهم الترويج لالتهمات ملفقة، وذلك بهدف عرقلة حربنا على الإرهاب ورفع معنويات التنظيمات الإرهابية المسلحة التي تنشط في محافظتي إدلب وحلب، وعلى رأسها تنظيمي "هيئة تحرير الشام/جبهة النصرة"، أي تنظيم القاعدة، وداعش والكيانات الإرهابية الأخرى المتعددة التسميات والولاءات المرتبطة بهما.

تذكر حكومة بلادي في هذا السياق بأنها قد تحلت بصبر أيوب واختارت الحلول السياسية ومنحتها الوقت اللازم، كما تعاملت دوماً بمجدية مع جميع مبادرات التهدئة، بما في ذلك تفاهات أستانا وسوتشي، والتزمت بما حرصا منها على حياة مواطنيها السوريين ولقطع دابر المتاجرين بالأمهم ودمائهم على كامل مساحة المشهد السوري.

واسمحوا لي أنؤكد على النقطتين التاليتين كي أختتم بياني.

أولاً، إن إدلب والمناطق المجاورة لها هي أراض سورية تخضع آنياً لسيطرة "هيئة تحرير الشام"، ذراع تنظيم القاعدة في سورية، والكيانات الإرهابية المرتبطة بها والتي تضم في صفوفها عشرات الآلاف من المقاتلين الإرهابيين الأجانب الذين يسعى البعض لتعديلهم وراثياً ومن ثم الترويج لهم على أنهم "معارضة سورية مسلحة معتدلة". وسيجعل منهم في المستقبل القريب، بالتواطؤ مع النظام التركي، معارضة ليبية مسلحة معتدلة ومعدلة وراثياً أيضاً، ومن ثم سيصبح من بقي حيا من هؤلاء جزءاً من المعارضة المعتدلة المسلحة لدول ثالثة ورابعة لأن مشغليهم قد أدمنوا الاستثمار في الإرهاب. وهو ما نشهده أيضاً في دول أفريقية أخرى، كمالي ونيجيريا والنيجر وكينيا ودول الساحل. كما أدمنوا سياسات نشر الخراب وتدمير الأوطان ومن ثم التدمير والشكوى من موجات المهاجرين واللاجئين الذين أرغموهم - هم - مكرهين على مغادرة أوطانهم.

ثانياً، أكرر على مسامع الوفود نفس السؤال الذي سبق لي أن طرحته، ألا وهو: ماذا كانت حكومات أعضاء المجلس

على أي ملف في هذا المجلس أو أن تؤمن على صون السلم والأمن الدوليين؟ سؤال نتركه بعهدة أعضاء المجلس.

تسع سنوات مريرة مضت، والبعض في هذا المجلس وخارجه ما يزال يصرّ على استخدام جميع أسلحة الكذب الشامل المحرمة دولياً وتكرار نفس الأفعال التدخلية لزعزعة أمن واستقرار دولنا ومنطقة الشرق الأوسط، بدلا من مراجعة أفعاله ومواقفه وإصلاح سياساته تلك. والأنكى من ذلك أن هذا البعض يستمرّ سوء أفعاله؛ فتراه تارة يحاول إقناعنا بصوابية مواقفه الفوقية التي تفتقر للحكمة والقانون أو بصحة سياساته قصيرة النظر التي لم تجلب إلا الخراب والدمار لبلداننا وشعبونا، وطورا تراه يسعى لتبرئة نفسه من تبعات سياساته تلك، فيصبّ جل انتقاده على الآخرين، وفق عنوان كتاب جميل للفيلسوف الفرنسي الوجودي جان بول سارتر، وعنوان الكتاب "الجهيم هم الآخرون".

غير أن الحقيقة الناصعة التي لا يمكن حجبها هي أن تراكم خطايا هذا البعض الكبيرة، قديمها وحديثها، في منطقتنا قد جلب على شعبنا كوارث مريرة وصراعات دموية وعدم استقرار وغيابا للتنمية. وقد أكدنا للمجلس، مرارا وتكرارا، أنه لا يمكن الانطلاق من مقدمات خاطئة والتمادي في الخطأ ومن ثم توقع الخروج بنتائج صحيحة. وهذه مقولة فلسفية ثابتة عمرها آلاف السنين، وقد سبقنا إليها العالم الشهير آينشتاين عندما قال:

"الغباء هو فعل نفس الشيء مرتين بنفس الأسلوب ونفس الخطوات وانتظار نتائج مختلفة".

كما أكدنا، مرارا وتكرارا، أن إعادة الأمن والاستقرار بشكل كامل لبلادي تتطلب معالجة التحديات الإرهابية الأساسية القائمة والكف عن إشغال الأمم المتحدة ومجلس الأمن وهدر جهودهما وموازناتهما على قضايا مفبركة ولا طائل منها، كتحديد جنس الملائكة وجنس الشياطين وما بينهما في سورية.

إن رسالتنا هي رسالة سلام، ولكنه سلام من موقع القوة وليس من موقع الضعف. نحن نؤمن بإيماننا راسخاً بمبدأ المساواة في السيادة بين الدول، وهو المبدأ الذي أكد عليه الآباء المؤسسون لمنظمتنا هذه، ونتركز في سياساتنا عليه. ونقول لكل من يفكر بتكرار ما فعله في منطقتنا - بعد الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية - بأن مشروعه لن يكتب له النجاح وستسقطه إرادة الشعب السوري.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٤٠.

ستفعل في حال قيام تنظيم إرهابي باحتلال منطقة ما في دولهم واستهداف المدنيين في المناطق المجاورة لها بالقذائف الصاروخية؟ هل سيقفون موقف المتفرج؟ وهل سيقبلون بأن يخرج عليهم شخص ما ويطلق على هؤلاء الإرهابيين صفة المعارضة المعتدلة المسلحة ويطالب بدعمهم إنسانياً؟ أضع هذا السؤال بعهددة الوفود مجدداً.